



منظمة الصحة العالمية

/AFCTC/INB1/INF.DOC/.1

٢٠٠٠ ١٤ تشرين الأول / أكتوبر

هيئة التفاوض الحكومية الدولية

المعنية باتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية

بشأن مكافحة التبغ

الدورة الأولى

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

أحدث معلومات الأمانة: جلسات الاستماع العلنية حول الاتفاقية الاطارية بشأن مكافحة التبغ

١ - تفاوض منظمة الصحة العالمية، للمرة الأولى، على اتفاقية سنكون ملزمة قانوناً للدول الأعضاء. وللتحضير للمفاوضات حول الاتفاقية الاطارية المقترحة بشأن مكافحة التبغ دعيت كل الأطراف المهمة بالاتفاقية، وخاصة القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، إلى تقديم ردود تحريرية والادلاء بشهادات شفهية خلال جلسات استماع علنية استغرقت يومين (جنيف، ١٢ و ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠). وهذه هي المرة الأولى التي سعت فيها إحدى منظمات الأمم المتحدة، علناً، إلى الحصول على آراء كل الأطراف المهمة باتفاقية مقترحة والاستيقاظ منها.

٢ - فقد تأقلمت منظمة الصحة العالمية ٥١ رداً تستوفي المتطلبات الموضوعية حيث وضع تلسك الردود فوراً على موقع المنظمة على الانترنت ليسهل النفاذ إليها.^١ وخلال جلسات الاستماع أذلي ممثلو ١٤٤ منظمة تعطي كل الأقاليم في العالم.

٣ - وقد افتتحت جلسات الاستماع المدير التنفيذي الملحق بمكتب المديرة العامة، وكان بعض كبار موظفي المنظمة في عداد أعضاء الفريق المعنى بجلسات الاستماع وتناولوا على رئاسة تلك الجلسات. وفي اليوم الأول أخذ الكلمة ٧٦ متحدثاً منهم: ١٣ مثلاً لدوائر صناعة التبغ ومن فيهم منتجو السجائر والسيجار وزارعوا التبغ ورابطان من رابطات المبيعات (بيع التبغ بالجملة والمبيعات المغفاة من الرسوم الجمركية) واحدى وسائل الإعلام وثلاث من رابطات الدفاع عن المستهلكين وتشمل الهيئات الأكاديمية أو هيئات البحث و٢٠ منظمة من منظمات مكافحة التدخين و١٠ مجموعات تمثل الأطباء أو أطباء الأسنان أو العاملين بالتمريض و١٠ منظمات تركز على موضوع السرطان والصحة ومرض القلب أو الرئتين، وأربع مجموعات تهتم بموضوع المرأة أو قضايا المساواة بين الجنسين وأربع منظمات غير حكومية تعنى بالصحة والتنمية. وفي اليوم الثاني أذلي ٦٨ متحدثاً بشهادتهم منهم: ١١ مثلاً ينوبون عن دوائر صناعة التبغ ومن فيهم منتجو السجائر والسيجار وزارعوا التبغ ومجموعات صناعة الإعلان والاتصال ورابطان من رابطات الدفاع عن المستهلكين ومنظمة دينية وأربعة ممثلين ينوبون عن الصيدليات وسبع هيئات تعليمية أو بحثية

١ كل الردود متاحة على موقع المنظمة على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
<http://www.who.int/genevahearings>

وتشمل منظمات مناهضة للتبغ و ١٠ مجموعات طبية أو تهتم بطب الأسنان وخمس منظمات تركز على موضوع السرطان والصحة ومرض القلب أو الرئتين، وأربع مجموعات تهتم بموضوع المرأة، وقضايا المساواة بين الجنسين و ١٣ منظمة غير حكومية تعنى بالصحة والتنمية.

٤- وقد أتى على ذكر التعاون القائم بين دوائر صناعة التبغ ومنظمة الصحة العالمية ومشاركة شركات التبغ في عملية وضع الاتفاقية الإطارية في عدة شهادات. وقالت شركات التبغ إن مبررات التعاون قائمة في مجالات مثل التدخين بين الأحداث والحد من الآثار الضارة، وهي تسعى إلى لعب دور فعال في صياغة الاتفاقية وكذلك في مكافحة التبغ على الصعيد العالمي بشكل عام واقامة حوار معقول بشأن السبل العملية والواقعية للتصدي للآثار الصحية المرتبطة على تعاطي التبغ.

٥- وذكر متحدثون ينوبون عن المؤسسات والمنظمات الصحية العمومية أنه لازال هناك فوارق واضحة بين المرامي المتوازنة في مجال الصحة العمومية والغايات التي تتشد شركات التبغ تحقيقها، فالتبغ هو المنتج الاستهلاكي المنشور الوحيد الذي فتك بنصف أولئك الذين اعتادوا استهلاكه. وينبغي، قطعاً، استبعاد نفاذ الدول الأعضاء في المنظمة في اضطلاع شركات التبغ بأي دور في عملية التفاوض حول الاتفاقية الإطارية وصياغتها. وحث هؤلاء المتحدثون الدول الأعضاء على رصد أنشطة منتجي السجائر والتبغ العديم الدخان على الصعيدين الوطني والدولي.

٦- واتفق الجانبان على أن التدخين بين الأحداث من التحديات المطروحة المائلة. ذلك أن مبيعات التبغ للقصر هو من كبرى الأسباب مذلة للقلق. وذكر دعاة الصحة العمومية التسويق الذي يستهدف الأطفال وسهولة الحصول على منتجات التبغ كعوائق أمام الحد من التدخين بين الأحداث. وأصر ممثلو شركات التبغ على أن التدخين هو اختيار يقوم به الراشدون عن وعي.

٧- وشددت مجموعات شتى على إيلاء الاهتمام إلى كبح جماح تهريب منتجات التبغ. وحثت الدول الأعضاء على التعجيل بصياغة بروتوكول دولي لمكافحة التهريب. واقتراح بعض المتحدثين إنشاء نظام رقمي للتعرف يتبع كل مجموعات منتجات التبغ بدءاً من انتاجها وحتى بيعها بغية ضمان دفع جميع الرسوم المستحقة.

٨- وذكرت شركات التبغ أن زيادة الضرائب على منتجات التبغ تمثل حافزاً على التهريب في حين رأى دعاة الصحة العمومية أن الضرائب تشكل وسيلة فعالة لكبح جماح تعاطي التبغ لدى الشباب والفقراء، وتمثل طريقة لزيادة عائدات الحكومات من أجل إعادة الاستثمار في الصحة العمومية.

٩- ورأى دعاة الصحة العمومية في أثر دخان التبغ على البيئة والتدخين القسري شاغلاً صحيحاً رئيسياً ينبغي التصدي له تحديداً في الاتفاقية الإطارية. ولم يعترض بعض ممثلي شركات انتاج السجائر إلا بأن أثر دخان التبغ على البيئة قد يكون مصدر ازعاج. وينبغي أن يتعالش المدخنون وغير المدخنين في مناخ من الاحترام المتبادل.

١٠- ودعا كل من زارعي التبغ وربات المزارعين الدول الأعضاء إلى اجراء مزيد من البحث في مجالات الاقتصاديات والاقتصاديات الزراعية وعلم الزراعة، وجمع بيانات أدق عن تنويع المحاصيل قبل ادراج القضايا الزراعية في الاتفاقية الإطارية. وذكروا أن ملايين الناس يعتمدون في كسب عيشهم حالياً على زراعة التبغ، وأنه ينبغي ايلاء الاهتمام الملائم إلى الآثار المحتملة لاتفاقية بالنسبة إلى الناس المعنيين. بيد أن

دعاة الصحة العمومية ذكرى أن الاعتماد على ملصق واحد أمر غير قابل للاستمرار في المدى الطويل، وأن العاملين في إنتاج التبغ في معظم الدول يعيشون على دخل الكفاف.

١١- وأعرب عن اختلاف بين في الآراء بشأن الإعلان. فقد قال ممثلو المنظمات والمؤسسات المعنية بالصحة العمومية إن هناك علاقة سلبية مباشرة بين التوسيع في الإعلان وبدء التدخين والاستمرار فيه، وخاصة لدى الشباب والنساء والأقليات العرقية. واستطردوا قائلين إن قضية الإعلان قضية عابرة للحدود نتيجة استخدام الانترنت والتليفزيون والإذاعة؛ ودعوا الدول الأعضاء إلى فرض حظر عالمي على الإعلان عن التبغ وتسويقه ورعايته. وقال كل من ممثلي شركات التبغ والمعلمين إن قضية الإعلان قضية تتعلق بحرية التعبير وان الهدف من الإعلان تحويل الجمهور من عالمة تجارية إلى أخرى وليس البدء في الاستهلاك. كما أصرروا على أن الإعلان خاضع للتنظيم بحيث لا يصل إلا إلى سوق البالغين.

١٢- واعترفت معظم شركات التبغ الحاضرة بأثر التبغ على الصحة. وذكر بعض منتجي السجائر أنهم يعملون على استبطاط منتجات أكثر مأمونية من أجل تقليل الأضرار، بينما آخرون بعدم وجود ما يُسمى بالسيجارة المأمونة. وأبدوا جميعاً اهتماماً شديداً بالعمل مع الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تقاسم المعلومات عن البحوث العملية الجارية بشأن منتجات التبغ.

١٣- وورد أيضاً أثناء جلسات الاستماع ذكر التبغ العديم الدخان والسيجار ولفافات البيدي وغير ذلك من منتجات التبغ. وحثّت الدول الأعضاء على ضمان التصدي الملائم في الاتفاقية للأثار الضارة المرتبطة على هذه المنتجات.

١٤- وأشار كثير من المتحدثين إلى تركيز شركات التبغ على الأسواق الجديدة في البلدان النامية وجرى حتى الدول الأعضاء على مراقبة التوسيع في مثل هذه الأسواق دون رقيب.

١٥- وأبدت معظم شركات التبغ تشكيها في إمكانية أن تكون الاتفاقية مصدر تنظيم عالمي وحيد. وطرحت قضايا خاصة بالسيادة الوطنية وبمدى ملاءمة التنظيم على المستوى الوطني وبالتنظيم الذاتي من جانب الشركات. وقال ممثلو المنظمات والمؤسسات المعنية بالصحة العمومية إن مكافحة التبغ الحقة القادرة على الاستمرار يجب أن تكون عالمية في نطاقها. والطريقة الوحيدة لضمان ذلك هي أن تقاوض الدول الأعضاء بشأن اتفاقية قوية. وطلب إلى الدول الأعضاء إيلاء اهتمام كاف للحلول القطرية والحلول الملازمة لشئون البيئات التفاافية وأن تدرج في الاتفاقية أحكاماً من شأنها أن تضمن تقديم الدعم التقني اللازم للدول الأطراف. كما أن الاعتبارات الاقتصادية والمالية تتطلب تفكراً جاداً.